

التمسك بالنهج العربي والإسلامي من أهم توجهات السياسة الخارجية



الاثنين- ١٣/ ٧/ ٢٠٠٩م - الموافق: ١٩ رجب ١٤٣٠هـ العدد (١٤٦٣) **الميثاق** Monday 13 / July. / 2009 - Issue:(1463)

المناضل / عبدالله فرج لـ «الميثاق»: الصفات التي تميز بها الرئيس اكسبته احترام الجميع



علي عبدالله صالح «وسط» - وعلى يمينه/ محمد علي صالح القاري. وعلى يساره/ محمد قاسم... وفي الخلف/ عبدالله فرج..

عرف الرئيس بمصارحته ومكاشفته.. ما هذه صفات عهدتموها عنه قبل توليه الحكم؟
- ما ذكرتموه في سؤالكم بما يتعلق بالمكاشفة والمصارحة، فهذه من الصفات التي انتهجها الاخ علي عبدالله صالح قبل وبعد توليه الحكم.
رجل عظيم
أخر لقاء لكم بفخامته... وما الذي دار بينكم من حديث؟
- التقيت فخامة الرئيس بعد أن تقاعدت عن الخدمة في القوات المسلحة مرة واحدة بمزعرته في «عيسى» ودار بيننا حديث الذكريات وتناقشنا في وادي بصحة مختلفة منها المجال الزراعي.. وقد كنت خلال اللقاء انه لا يزال ذلك الرجل المنع فخامة ومرحاً ولا يزال ذلك القائد القادر على التخطيط بالظروف التي تحاك ضده اليوم.



عبدالله فرج

تحويل تاريخي
□ ما الذي تعنيه ذكرى السابع عشر من يوليو
اليومين؟
- يكفي السابع عشر من يوليو انه كان المحطة الاولى للديمقراطية للحياة الديمقراطية التي ننعم بخيراتها اليوم.. لان الاخ علي عبدالله صالح تقلد منصب الحكم والبلاد في غاية من الاضطراب والتفكيد، وكان في تلكه للحكم بناء على انتخاب من قبل مجلس الشعب التأسيسي، وهذا كان تحولاً تاريخياً لليمن أرضاً وإنساناً، لان انتخاب هذا الرئيس جاء بعد ان مرت البلاد بمنعطفات تاريخية عسيرة.

أشار الأديب الشاعر البردوني «رحمه الله» - ان الرئيس جاء من اوساط الشعب الى سدة الحكم وهذا ما اكسبه التقاف الجماهير حوله.. ما تعليقكم على هذا الطرح؟
- ما طرحه البردوني عن الرئيس هو الحقيقة وفخامته يعجز ذلك، اي انه جاء من اوساط الشعب وليس عن طريق مؤامرة أو خيانة أو انقلاب..
□ من وجهة نظركم ما أهم الصعوبات التي واجهت الاخ الرئيس بعد تسلمه الحكم؟
- لعل أبرز الصعوبات التي اجتجت تفرد الرئيس بالقيادة والحكمة ما واجهه بعد توليه الرئاسة مباشرة أثناء حرب المناطق الوسطى والحرب الشطرية أيضاً محاولة الانقلاب العسكري الذي قاده مجموعة من الناصريين.
شخصية كارزمية
□ كيف استطاع الاخ الرئيس ان يكسب الجميع

جمعتها مواقف وطنية ومحطات قتالية عسيرة.. كان يرى في تصرفات وأحداث الملازم علي عبدالله صالح قائداً طموحاً وتطلعا لا حدود له.. إنه المناضل الوطني اللواء الركن عبد الله أحمد فرج الذي عرفه الوطن قائداً عسكرياً محنكاً سواء في الدفاع عن الثورة والجمهورية أو الدفاع عن الوحدة المباركة.. يمتد كثيراً بصدقه بالآخ فرج الرئيس ويصفه باروع الأوصاف.. الميثاق، التقت المناضل عبدالله فرج وقرأت بعض ذكرياته لتنتشرها في هذه المساحة بمناسبة ذكرى السابع عشر من يوليو.. فإلى الحصيلة:

لقاء: فيصل عساج
الرئيس بحكمته استطاع أن يتخطى بالوطن الكثير من المشاكل التي واجهته منذ توليه الحكم
شاركته في معارك قتالية فكان نعم البطل المحب لوطنه

هل لكم أن تطلعونا على البداية لعلاقتكم بالآخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على المستوى الضلالي؟
- علاقتي بالآخ علي عبدالله صالح كضابط في القوات المسلحة - حينها - علاقة وطيدة ابتدأت منذ عام ١٩٦٣م عندما التقيته في منطقة «تتعم خولان»، حيث اشتركنا في معركة تتعم ضد الملكيين وكان حينها علي عبدالله صالح برتبة ملازم، واتذكر انه طلب من قائد المنطقة -آنذاك- الضابط عبدالله الصراوي ان يستعيد موقع جبل شعران الذي سيطر عليه الملكيون بعد ان استنحت مجموعة الفوج التابعة للجمهوريين.. حيث استولى الملكيون على الجبل والموقع واخذوا الاسلحة.. لكن حساسة الملازم علي عبدالله صالح جعلته يطلب من قائد المنطقة «رشاشاً»، ومجموعة من بلوك النادرة حتى يستعيد الجبل، وكان له ذلك، حيث سيطر على الجبل واستعاد الموقع الذي كان يمثل موقعاً استراتيجياً مهماً لإدارة المعركة.

□ ما لاشك فيه ان لكم ذكريات فضالية مع علي عبدالله صالح وخصوصاً خلال حصار السبعين يوماً؟
- بعد ان استقرت الأوضاع في منطقة «تتعم» تحركنا مع جميع المزلان من ضباط التحرير في منطقة «السودة»، ودارت هناك معركة بقيادة العميد هادي عيسى، حيث بدأت المعركة من بداية جبل بني حجاج «جبل شعرا»، واستمرت طوال اليوم والضابط علي عبدالله صالح وجميع المزلان يقومون بواجبهم القيادي حتى وصلنا رأس الجبل وبدان التحضير للهجوم

الرئيس تجاوز الأزمات ورسخ دعائم الدولة الحديثة

بالنظرة والإصلاحات السياسية والديمقراطية ما عرفه مجتمعنا يوم السابع عشر من مايو ٢٠٠٨م، إذ شهدت بلادنا تديش تجرية يبقراطيه وسياسية جديدة تخضعت عن انتخاب أمين العاصمة ومحافظي المحافظات، لأول مرة في تاريخ أسبقنا الحديث والمعاصر من طرف معالي الشعب في المجلس المحلي، لتساهم في توسيع مجال الديمقراطية والمشاركة الشعبية في صنع القرار على المستوى المحلي، وحديد الاختيارات السياسية والتنظيمية من أجل تعزيز الديمقراطية والديمقراطية في المجتمع، وتنشيط الرقابة والمحاسبة على الحكم على الصعيد المحلي، تنفيذاً للوعود الانتخابية التي أعلنها مرشح المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦م في برنامج الانتخابي الذي تولى بموجبه موافقة الشعب وبقائه لواصله مسيرة الحكم الرشيد وتحقيق الإنجازات الحضارية ورفع سقف الآمال والتطلعات الوطنية والتصدي لكافة التحديات السياسية والتنموية التي تواجه مجتمعنا وتجربته الوحدوية والسياسية الرائدة.

ثانياً: على المستوى القانوني:
تعزيزت الترسانة القانونية بصور أو مناقشة من بعض القوانين أو تعديل بعضها: تعديل الدستور ليضمن النص على حرية التجارة والاستثمار وبما يخدم الاقتصاد الوطني، (١٠ م) من الدستور المعدل سنة ٢٠٠٦م)، وقانون الاستثمار وتعديلاته، وصودر قانون السلطة المحلية، والاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي، وقانون الأمانة المالية، وصودر قانون مكافحة الفساد، وقانون المناقصات والمزايا الحكومية، وقانون استقلال الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والإعلان عن انضمام بلادنا إلى المعاهدة الدولية للشفاقة في مجال الصناعات الاستخراجية، وتنفيذ تلك القوانين والسياسات فقد التزمت الحكومة بتشكيل الهيئات المعنية.

مرحلة الاستمرارية: وعودة الصراع السياسي
لقد ظل عدم الاستقرار وتجدد الصراع السياسي سمة غالبية لعظم التجارب السياسية السابقة، وهذا عكس نفسه على جهود التحديث السياسي وبناء الدولة الحديثة التي ظلت تراوح مكانها، خلال مراحل زمنية كبيرة، كما كانت حالة الفراغ السياسي هي السائدة فترات مهمة من المراحل السابقة، خاصة في ظل حظر ومنع الحزبية والتنظيم السياسي، أو إقصاء وغياب أو تخفيف باقي أطراف المنظومة السياسية الصورية..
معنى آخر إن هذه المرحلة عرفت تجدد وعودة واستمرار الصراع السياسي بشكله الاثر عنفاً، وربما الإسوا أثاراً نفسياً نتجته، فمطالب الانفصال وعودة الحزبية، وهذا ما نخشاه على تجربتنا وولنا الحديثة، فهذه الحالة، وتؤكد كذلك، ان أحداث شمالاً وجنوباً سوف تفتك جاذلاً أما بتحقيق مزيد من الوطن شمالاً وجنوباً، وهذا ما نخشاه كثيراً، وفي حالة الفراغ السياسي، وتعرض البناء الديمقراطي والتنموي في بلادنا، وربما مزيد من قاعدة الضمير الشعبي من السياسات المتبعة والظروف الطارئة، وهذه مناسبة تاريخية تقضي من فخامة الاخ الرئيس حكمة كبيرة في التعامل مع هذه الأحداث، ودراسة اسبابها، وتحديد سبل التغلب عليها من أجل قطع دابر الفتنة وسد باب الذرائع في وجه أي فصل سياسي أو أي طرف داخلي أو خارجي يتربص بوجدتنا وولنا اليمنية، وبمعالجته وخبرته جميع المسائل السياسية وكيفية برسم معالم الحل العادل لجميع مشاكل الوطن اليمني الكبير.

والى الرغم من كثرة الانتخابات التي عرفتها الساحة الوطنية خلال هذه المرحلة: المجلس البلدية ١٩٧٩م - ١٩٨٢م، والتعاونيات والمؤتمر الشعبي ١٩٨١م - البلديات ١٩٨٢م - المجلس المحلي وتوسيع المؤتمر الشعبي العام ١٩٨٢م - مجلس الشورى ١٩٨٨م - انتخابات النقابات والائتلافات، فإن الديمقراطية المعنى المعاصر عليه بقيت هي نقطة الضعف الأبرز في مستوى الأداء السياسي خلال هذه الفترة، وذلك بسبب غياب العنونة وتحريم التعددية الحزبية والتنسيق على حرية الصحافة، لكن تبقى هذه العنونة، الديموقراطية، بإرغام من قصورها وعدم احتمالها، أفضل من عدمها، فقد هيات المواطنين لمرحلة التعددية والعنونة، التي سبقت الإعلان عنها بمناسبة إعادة توحيد دولتي اليمن عام ١٩٩٠م.

وهكذا يمكن القول: إن هذه المرحلة عرفت ممارسة الصراع والحرب بواسطة السياسية -أي بواسطة الحلول الوسطى المتزايدة والمتنامية، وقد عكست هذه السياسة نفسها على الاستقرار السياسي الذي عرفته الساحة الوطنية لأول مرة في تاريخ اليمن الحديث، فالرئيس علي عبدالله صالح اتخذ في سياسة تقوم على الحوار وحقق التوازن بين مختلف القوى الشعبية والسياسية، وكذا تعميل مختلف مكونات المجتمع في مختلف مستويات اتخاذ القرار السياسي، كما عكست هذه المرحلة إمكانية التحرك في عملية التطور والتحديث السياسي، وهو ما جعل هذه التجربة التي جرت في مجتمعنا موضع تقدير كثير من المحللين السياسيين والباحثين.

وبعد إعادة تحقيق الوحدة الوطنية حقق مجتمعنا بقيادة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح عدداً من الإصلاحات على كافة المستويات السياسية والقانونية الضرورية لخلق مناخات مناسبة لاستقرار السياسي وتحقيق التنمية الاقتصادية وبناء الدولة الحديثة منها:
أولاً: على المستوى السياسي والإداري:
حقق مجتمعنا عدداً من المنجزات السياسية والإدارية منها: الالتزام بالتعددية السياسية والحزبية ودورية الانتخابات التنافسية، إذ جرت عدد من الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، والمحلية (أعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧) وتعزيت الحريات الصحفية وحق التعبير وإبداء الرأي (صنوع ما يقرب من ٢٠٠ أو أكثر من الصحف الرسمية والحزبية والمستقلة)، وتعزيت مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيت مشاركة المرأة سياسياً واقتصادياً، وفي الحياة العامة، واتخاذ التدابير التي تعزز استقلال القضاء وحمايته خلال الاستحقاقات الانتخابية، وفي الفصل في القضايا دون تدخل السلطات التنفيذية والتشريعية، كما عرف تطبيق الإصلاحات الإدارية مثل: تطبيق نظام النجسة الوظيفية، والمسح الوظيفي لمعالجة معضلة الأزواج الوظيفي، وتطبيق المرشحين الأولى والثانية من الإسرراتيجية الوطنية للمرتبات والأجور، إلى جانب الالتزام بإصلاحات سياسية أخرى منها: انتخاب المحافظين ومديري المديرات وتعيين قانون السلطة المحلية لاستيعاب تلك الإصلاحات، وقد صدرت مبادرة رئاسية لتعديل كثير من بنود الدستور وإدخال إصلاحات سياسية وإدارية وقانونية في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٧م، ولعل أحدث تلك المنجزات مما يضاف الى الرصيد الضال

لقد مثلت مرحلة حكم الرئيس علي عبدالله صالح التي بدأت بانتخابه في ١٧ يوليو ١٩٧٨م، المنة الأطول في تاريخنا الحديث والمعاصر، وربما الأهم من حيث حجم الإنجازات والتحديات التي واجهتها ومازالت تواجهها، ولا يمكن إنكار أنه عانى، كما استعاد من تراكب التجارب السياسية التي مر بها مجتمعنا، بداية تشير إلى ما حدث في ١٧ يوليو ١٩٧٨م شكل حدثاً فارقاً في تاريخ بلادنا قديماً وحديثاً، فهدت كانت تلك المرة الأولى التي يتم فيها ترشيح واختيار الرئيس عن طريق مجلس الشعب التأسيسي، بدلاً من الاستناد إلى الأمر الواقع أو الفعل الانقلابي أو الشرعية الثورية التي تميزت بها جميع تجاربنا السياسية السابقة، كما أن الجيش كان يمثل القوة الرئيسية في المجتمع، منحه الثقة للمضي قدماً لتجاوز الأزمات السياسية والوضعية الحرجة التي كانت البلاد تمر بها، وبذلك جمع الرئيس علي عبدالله صالح بين الشرعية الدستورية، أي الانتخاب، وشرعية الأمر الواقع، أي الشرعية الفعلية المستمدة من المؤسسة العسكرية..

وبصورة عامة يمكن ملاحظة أن تجرية الاخ الرئيس في الحكم، وفي بناء أسس الدولة الحديثة، قبل إعادة تحقيق الوحدة وبعدها تميزت بسمتين أساسيتين كما مرت بمرحلتين هما:

تثبيت دعائم الدولة
أي القطيعة مع جميع التجارب السياسية التي عرفها مجتمعنا وبداية عهد جديد، وهي مرحلة تحقق فيها الاستقرار السياسي سنياً، وتم فيها استئناف العمل على استكمال بناء مؤسسات الدولة الحديثة، وهذا يؤكد العلاقة الجدلية التي تربط بين الاستقرار والتحديث السياسي، فالاستقرار السياسي له دور كبير في الاتجاه صوب التحديث وبناء الدولة الحديثة، كما أن الإصلاح السياسي أيضاً قد يكون عاملاً مهماً من عوامل تحقيق الاستقرار السياسي.. والتجربة التمهيدية في هذا المجال لم تشذ كثيراً عن باقي تجارب التحديث السياسي في باقي المجتمعات العربية والغربية، إن وتنتيجة لتحقيق شرط الاستقرار السياسي شهد

على الصعيد التنظيم السياسي، تشكل المؤتمر الشعبي العام بعد سلسلة من الحوارات الوطنية الشاملة لجميع مكونات المجتمع السياسية، وقد تم من عقد مؤتمرات العامة الانتخابية والنظام وفي مواعيدها المقررة، حدث عقد مؤتمره التأسيسي في ٢٤ أغسطس ١٩٨٢م، والثاني في ٢١ أغسطس ١٩٨٢م، والثالث في ١٩٨٨م.